مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم
الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of
Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال

مواقع التواصل الاجتماعي.....فضاء جديد للجريمة

أ.حطاب حاجة خيرة

جامعة وهران 2

مواقع التواصل الاجتماعي.....فضاء جديد للجريمة

أ.حطاب حاجة خيرة

جامعة وهران 2

الملخص:

التطـور التكنولـوجي فـي تقـدم مسـتمر و معـه تطـور الأفكـار و تجـددها، و ظهـور نـوع جديـد مـن الجـرائم أمـر طبيعـي بسـبب تغيـر نمـط الحيـاة علـى مـا كانـت عليـه سـابقا، و لتطـور وسـائل الاتصـال دور كبيـر فـي هـذا الأمـر، حيـث يعـيش سـكان العـالم الآن عصـر مواقـع التواصـل الاجتمـاعي، المواقـع التـي خلقـت عـالم افتراضـي يـوازي العـالم الحقيقـي فـي التواصـل يسـتخدمه أكثـر مـن37 % مـن سـكان العالم.

و بسـبب الميـزات التـي توفرهـا هـذه المواقـع ظهـور جـرائم علـى مسـتواها يعتبـر أمـر متوقـع، و بنـاءا عليه سنحاول تحليل هذا النوع الجديد من الجرائم و اقتراح حلول لمواجهته.

الكلمـات المفتاحيـة: مواقـع التواصـل الاجتمـاعي، الجريمـة، علـم الضـحية، وسـائل الإعـلام، منـع الجريمة.

Abstract:

The technological development is in continues progress, and with it the development of ideas, so an emergence of a new type of crime is expected.

And because the development of means of communication, people in all the world now are living the social media era, Sites that have created a virtual world, parallels the real world in communication, used by more than 37% of the world's population.

And as a result of the great use of these sites, the emergence of crime in it is expected too, and accordingly we will try to analyze this crime and propose solutions to address it.

keywords: Social media, Crime, Victimology, Media, Crime prevention.

مقدمة:

نعايش الآن القرن 21، تطور وسائل الاتصال الالكتروني خلق فضاء جديد للتواصل الاجتماعي غير التواصل على ارض الواقع، فضاء افتراضي يستخدمه اغلب سكان الأرض، يتمثل في مواقع اجتماعية الكترونية ينشئ فيها الأفراد حسابات خاصة بهم تحمل معلومات عنهم تمكنهم من مشاركة أفكارهم و صورهم و حياتهم مع جميع المشتركين في هذه المواقع بدون حدود إقليمية أو عرقية أو دينية، كما تسهل عملية التواصل عن طريق استخدام الصوت و الصورة مجانا، المستفيد منها يدفع فقط ثمن الاشتراك في الانترنت ولا تشترط هذه المواقع أي وثيقة للتسجيل فيها فقط أن يكون سن المشترك أكثر من 13 سنة في الغالب، و هذا الإجراء لا يحتاج إلى أدلة أو شهادة لإثباته، فقط على المسجل أن يختار تاريخ ميلاد يجعله أكثر من 13 سنة.

رغم ما يمتاز به هذا الفضاء من ايجابيات و تسهيل للتواصل بين الأفراد في جميع أنحاء العالم، إلا انه لا يخضع للمراقبة التي يمكن أن توفر حماية كافية لجميع مستخدميه، لا من ناحية نشر الأفكار و لا من ناحية مشاركة الصور، فتجعل المشترك مكشوف للعالم و تقلل من خصوصية حياته و بالتالي يمكن أن تستغل هذه المعلومات ضد صاحبها، أو أن يتعرض للتشويش الفكري بسبب أفكار متطرفة ينشرها البعض، خاصة إذا كان المشترك صغير في السن و ليست له خلفية حول الموضوع المعرض له.

و رغم أن لهذه المواقع إجراءات تحمي الخصوصية إلا أنها غير كافية لأنها مواقع للتواصل الاجتماعي أولا فالحماية المفرطة يمكن أن تعزل الفرد عن التواصل، و رغم محاولات التشريع الجزائي حماية الأفراد من الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر إلا أن ما جاءت به مواقع التواصل الاجتماعي يختلف تماما عن الجرائم الالكترونية و بالتالي أي شخص يمكن أن يكون عرضة لان يصبح ضحية جريمة ما بسبب تواجده على مستوى هذه المواقع.

حيث أصبحت تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي فضاء محتمل للإيذاء خاصة لصغار السن فيما يتعلق بالاعتداءات الجنسية و التواصل الغير مرغوب فيه [1]، و العنف اللفظي.

و قد بلغ عدد سكان العالم الآن أكثر من 7.476 بليون، و يبلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في العالم 2.789 بليون حسب إحصائيات شهر جانفي 2017، أي أن 37% من سكان العالم مسجلون في مواقع التواصل الاجتماعي، و يحتل الفايسبوك المرتبة الأولى بنسبة 1.860 بليون مشترك حسب إحصائيات شهر جانفي 2017 لنفس الموقع[2]، و بلغ عدد الجزائريين المشتركين في الفايسبوك 15 مليون مشترك حسب إحصاءات شهر مارس 2017 التي قام بها موقع إحصاءات انترنت العالم، و بالمقارنة مع عدد السكان الجزائر الذي بلغ 41 مليون نسمة، فانه تقدر نسبة استخدام الجزائريين لموقع الفايسبوك بنسبة 36.8 % حسب ما نشره موقع إحصاءات انترنت العالم[3]، و حسب موقع statsmonkey حول مواقع التواصل الاجتماعي التي

يستعملها الجزائريين مابين الهواتف الذكية و الكمبيوتر لسنة 2015 فقد احتل «الفايسبوك» المرتبة الأولى بنسبة 97%، يليه موقع «تويتر» بنسبة 1.03% إلى 1.26%، ثم موقع «جوجل بلاس» بنسبة تتراوح ما بين 0.37% و 0.42 %، يليه موقع «بانترست» بسبة تتراوح ما بين 0.21% و 0.25%، ثم تليه بقية مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة تتراوح ما بين 0.37% إلى 0.43%. (4)

و لان هذه المواقع تحصر العالم في غرفة صغيرة، يمكن أن يستغل الأشخاص ذوي النوازع الإجرامية هذا الموضوع لصالحهم، بسبب إمكانية التملص من العقاب، حيث يمكن للمجرم اختيار ضحيته بسلاسة و سهولة كبيرة دون أن تحوم حوله الشبهات، لأن التواصل مع الضحية سيكون محاط بخصوصية كبيرة و بدون رقيب أو شهود، بالإضافة إلى أن الضحية نفسها من تمنحه المعطيات التي يحتاجها لتنفيذ جريمته أحيانا لحسن نية أو تهور أو سذاجة، بعكس إذا تواجدت هذه الضحية في الشارع فان فرص أن تصبح ضحية جريمة تقل.

و بسبب انعدام الدراسات القانونية في المجال مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، و بسبب عدم وجود إحصاءات تدعم هذه الدراسة أيضا، و بسبب حداثة هذا الفعل، فان دراستنا هذه ستكون سباقة لتحليل هذه الظاهرة وفق ما توفره الجرائد الجزائرية من أخبار تتعلق بهذا النوع من الجرائم.

و بناءا على ما تقدم نطرح عدة تساؤلات:

كيف تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي فضاء جديد للجريمة فعلا ؟

و كيف يتحول المشترك في موقع للتواصل الاجتماعي إلى ضحية محتملة لجريمة ؟

و كيف يمكن حماية الضحايا منها؟

من اجل شرح الموضوع أكثر سنتناوله بالشكل التالي:

المبحث الأول : الجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول : علم الضحية .

المطلب الثاني :الضحية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني :الوقاية من الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعي

المطلب الأول :وسائل الإعلام و منع الجريمة.

المطلب الثاني :إجراءات الوقاية لمنع الجريمة.

المبحث الأول : الجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي.

هنالك نوعين من الأفعال التي ترتكب للإيذاء على مواقع التواصل الاجتماعي:

- أفعال جديدة غير مجرمة قانونا رغم أنها ضارة.
- و أفعال مجرمة بقانون العقوبات و لكنها ارتكبت في فضاء مواقع للتواصل الاجتماعي بدلا من أماكن أخرى.

و هذا الفعل الأخير المجرم بالقانون هو في العادة ما يرتكب على مواقع التواصل الاجتماعي(5)، فالجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي مشابهة جدا للجريمة في الواقع من ناحية الأفعال المادية،

فكلاهما يمكن أن تستهدف عرض الشخص أو ماله أو بدنه، كجرائم الابتزاز و النصب و التشهير و الجرائم الجنسية، كما يمكن أن يعتمد المجرم على ما تقدمه هذه مواقع من خدمات من أجل تنفيذ جريمته على ارض الواقع.

و من أجل تحليل هذه الظاهرة نجد بأن الشخص الذي يعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بجريمته هو شخص ذو نوازع إجرامية، و مواقع التواصل الاجتماعي لا تلعب سوى دور مساعد له من أجل تنفيذ جريمته، حيث تسهيل عليه إيجاد الضحية المحتملة في الغالب أو من أجل التمكن من ضحية معينة على ارض الواقع، و بالتالي فدور مواقع التواصل الاجتماعي يقتصر على تسهيل الوصول للضحية.

و الضحية في مواقع التواصل الاجتماعي تختلف عن الضحية في الشارع، فالضحية في مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دور أيضا في الجريمة، فهي ليست مفعول بها عشوائي، بل كانت شخص معينا تفاعل مع المجرم قبل تنفيذ الجريمة و سهلت عليه تنفيذها أيضا في بعض الحالات، كما أنها يمكن أن تكون مقيمة خارج الحدود الإقليمية للمجرم، و هذا ما يصعب إيجاده في اغلب الحالات ومتابعته، فينجو من المتابعة الجزائية.

و بالتالي من أجل دراسة هذه الظاهرة الجديدة دراسة علمية سنحتاج إلى النتائج التي توصل إليها علم الضحية في هذا الموضوع .

المطلب الأول : علم الضحية.

قبل ظهور علم الضحية لم يكن في وسع علماء علم الإجرام الاعتراف بأي دور للضحايا في المخالفات القانونية التي يرتكبها آخرون في حقهم، و جاء علم الضحية ينادي بتصحيح هذه الموقف الذي يلقي المسئولية الجزائية على عاتق مرتكب الجريمة فقط[6]، و قد ظهر علم الضحية لأول مرة في كتابات علماء الإجرام مثل cesare Becarria «سيزار بيكاريا» و Cesare Lombroso «سيزار لمبروزو» و Enrico Ferri «انريكو فيري»، إلا أن مصطلح (علم الضحية Victimologie) ظهر في كتابات Beniamin Mendelsohn «بنيامين مندلسون» مابين سنة 1937 و 1940، و هو من اقترح اسم لهذا العلم «علم الضحية » الذي كان جديد آنذاك، و هو من عرف فيما بعد باسم «أب علم الضحية». [7]

و يعرف علم الضحية بأنه العلم الأكاديمي الذي يدرس البيانات التي تصف الظواهر و العلاقات السببية المتعلقة بكيفية جعل شخص ضحية، وهذا يشمل الأحداث التي تؤدي إلى الإيذاء، و وتجربة الضحية، وعواقبها، والإجراءات التي اتخذها المجتمع ردا على هذا الفعل، ولذلك يشمل علم الضحية دراسة مواطن الضعف، والأحداث، والآثار، و الشفاء، وردود الأشخاص والمنظمات والثقافات المتعلقة بكيفية جعل شخص ضحية. [8]

و قد اتجه علماء علم الضحية إلى القول بضرورة النظر إلى الحدث الإجرامي كعملية تفاعلية تنمو بين الطرفين و قد أسفر هذا القول عن بروز نموذج جديد لميكانيكية الجريمة التي تأخذ في الاعتبار المبادرات الفردية و الاستجابة لها الفعل و رد الفعل الدوافع و المقاصد و غيرها من المعادلات. [9] أي أن الإشارات التي تصدر من الضحية يلتقطها المجرم و بناءا عليها يخطط

لارتكاب جريمته سواء كانت هذه الإشارات شخصية لذي الضحية أو تتعلق بالمكان الذي يتواجد فيه أو انه تجاوب و تواصل مع المجرم بحسن نية و بشكل ايجابي.

و من هنا يطرح إشكال هل هنالك أشخاص عرضة لان يكونوا ضحية أكثر من غيرهم؟

أجاب علماء علم الضحية عن هذا التساؤل بعد العديد من الدراسات عن طريق وضع مجموعة من الخصائص التي تتوفر في الشخص العُرضَة لان يكون ضحية لكل نوع من الجرائم، كما قاموا بحصر الخصائص التي يمكن أن تتوفر في الأشخاص الذين يكونون عرضة لجرائم عشوائية.

و تتمثل الخصائص التي يتميز بها الضحايا لجرائم عشوائية ب:

- الأشخاص المصابين بأمراض عقلية.
- الأشخاص ذوي المستوى التعليمي المتدني و غير المتعلمين.
- الأشخاص الجدد في المدينة.
- الأشخاص ساذجين الذين تنقصهم تجربة في الحياة.
- صغار السن.
- العجزة.
- أطفال الشارع.
- السواح الأجانب.

و لا تقتصر خصائص الأشخاص الأكثر تعرضا للجريمة على العوامل الشخصية فقط، بل هنالك عوامل ظرفية و مكانية تقترن مع الخصائص الشخصية. [10] كتواجد الشخص في مكان ما، أو بسبب طبيعة عمله.

و تحديد علماء الضحية للخصائص التي تتوفر في الضحية للجرائم العشوائية كان بهدف دراسة هذه الخصائص، وهذا من اجل وضع سياسة لمنع و وقاية هذه الضحية المحتملة من أن تصبح ضحية فعلا، هذا فيما يخص الجرائم التي تحدث في الواقع، أما بالنسبة للضحية على مواقع التواصل الاجتماعي فانه تختلف.

المطلب الثاني : الضحية في مواقع التواصل الاجتماعي.

من الصعب تحديد انتشار النشاط الإجرامي على مواقع التواصل الاجتماعي لأنه لا توجد حاليا إحصاءات شاملة عنها، وهذا يمكن أن يكون راجعا إلى العديد من العوامل، منها الطابع الواسع و المنفتح لمواقع التواصل الاجتماعي، جهل هوية المجرم، قلة وعي المستخدمين، الأمر الذي يمكن أن يخلق بيئة ناضجة للإيذاء. [11]

فهذا النوع من الجرائم التي يعتمد فيها المجرم على مواقع التواصل الاجتماعي لا توجد دراسة تمكننا من تحليل الواقعة تحليلا علميا دقيقا، و هذا ما يدفعنا إلى الاعتماد على الدراسات السابقة في علم الضحية و على الجرائم التي تحدث فعلا على ارض الواقع التي تتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي و التي تنشر في الجرائد، و التي يمكن لنا من خلالها أن نضع الخطوط العريضة لهذا النوع من الجرائم.

على سبيل المثال خبر نشرته الجريدة عن موظفة تم سرقة صورها من هاتفها من مقر عملها من طرف زميل لها الذي عمل على ابتزازها و تهديدها بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي إذ لم

تنصع لرغباته الجنسية [12]، باستقراء هذا الخبر نرى بان المجرم استغل عدم حرص زميلته على هاتفها و استغله ضدها، و استغل خوفها من الفضيحة على مواقع التواصل الاجتماعي لابتزازها.

و خبر أخر نشرته الجريدة حول فتاة تم قرصنة حسابها الشخصي على موقع الفايسبوك و ابتزازها بنشر صورها من طرف شخص مجهول إذ لم تنصع للرغباته المادية [13]، المجرم هنا يقرصن الحسابات الشخصية و يستغل خصوصيات الناس و يبتزهم و يهددهم بها من اجل التحصل على مبالغ مالية.

و خبر أخر نشرته الجريدة عن رجل مختص في الارطوفونيا 27 سنة في عمره، له حساب وهمي على الفايسبوك باسم فتاة قاصرة، استدرج به العديد من الفتيات سنهن ما بين 13 و 14 سنة و ابتزهن و صورهن في وضعيات مخلة بالحياء [14]، المجرم هنا هو شخص منحرف جنسيا ذو سلوك شاذ استغل تواجد فتيات بريئات على مواقع التواصل الاجتماعي بدون رقابة شخص راشد عليهن، و بسبب قلة وعي الفتيات الصغيرات و سذاجتهن و قلة خبرتهن في الحياة و في التعامل مع هذا النوع من المواقف تمكن من تنفيذ جريمته بسهولة و ارتفعت حصيلة ضحاياه.

وخبر أخر نشرته الجريدة عن طالب جامعي استدرجه شخص تعرف به على الفايسبوك للقاء به في مكان مهجور و تم اللقاء ليفاجئ الطالب بوجود أشخاص آخرين قاموا بسرقته و تجريده من ملابسه و التقاط صور مخلة بالحياء له و هددوه بنشرها على الانترنت إذا لم ينصع لرغباتهم المادية [15] ، المجرم هنا استغل سذاجة الضحية و قلة حذره ليحضره إلى مكان مهجور، ثم استغل خوفه من الفضيحة على مواقع التواصل الاجتماعي و ابتزه.

و خبر أخر نشرته الجريدة حول تفكيك شبكة تجنيد دولية للإرهابيين من أجل الانضمام إلى صفوف التنظيم الإرهابي « داعش » حيث استخدمت الشبكة وسائل التواصل الاجتماعي من اجل التجنيد و اصطياد الأشخاص ذوي الأفكار المتطرفة و المتشددة التي تخدم مصالح التنظيم [16]، من هنا نرى بان الشبكة استغلت مواقع التواصل الاجتماعي الذي يجمع العالم بأسره من اجل نشر أفكارها المتطرفة في أوساط الشباب و تجمعاتهم، و جذب الأشخاص المؤيدين لها و تجنيدهم لصفوفها لخدمت أهدافهم الإرهابية.

و غيرها من الحوادث التي نقرا عنها يوميا في الجزائر و في العالم كشبكة تجارة بأعضاء البشر التي تختار ضحاياها من مواقع التواصل الاجتماعي، و اختطاف طفلة اعتمد فيها المختطف على الفايسبوك لرصد تحركات العائلة لأنها تنشر كل تفاصيل حياتها على الفايسبوك، و ضحايا الشركات الوهمية التي تعمل في التسويق للمنتجات الاستهلاكية و تعد بإيصال المنتج، لكنها تنصب على الزبائن و تختفي ولا تعيد الأموال لأصحابها، و حوادث انتحار المراهقين في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعرضهم للتنمر [17] من طرف أقرانهم على مواقع التواصل الاجتماعي و غيرها من الحوادث التي نقرا عليها بشكل يومي في الجرائد.

كل هذه الحوادث توضح لنا أن أي شخص يمكن أن يقع ضحية لجريمة ما فقط من خلال الاشتراك بهذه المواقع كونها فعلا فضاء كبير يجمع بين

مختلف الفئات و الثقافات و المستويات و الأعمار و تأثر بينهم شيء طبيعي جدا، و كأنه عالم افتراضي يوازي العالم الحقيقي و بتالي فرضية اعتباره فضاء جديد للجريمة لذوي نوازع الإجرامية و مكان مناسب جدا لممارسة شذوذهم بدون رقابة صحيحة.

وهذا الأمر يطرح لنا إشكال كيف يمكن أن نحمي المجتمع من الوقوع ضحية لجريمة في هذا الفضاء؟

المبحث الثاني : الوقاية من الجريمة على مواقع التواصل الاجتماعي.

من المعروف أن عصر السبعينات من القرن الماضي شهد اتجاه الدول المتقدمة نحو التمييز بين تدابير الوقاية من الجريمة التي تسبق الحدث الإجرامي و إجراءات مكافحة الجريمة التي تتخذ في أعقاب هذا الحدث الإجرامي، و يأتي الآن دور علماء علم الضحية باستحداث إستراتيجية تعرف بالوقاية من أن يصبح الشخص ضحية Prévention de la victimisation لتحل مكان منع الجريمة prévention de la criminalité، وتتضمن إستراتيجية الوقاية من أن يصبح الشخص ضحية حصر الأنشطة العامة و الخاصة، الفردية منها و الجماعية، التي تسهم في خفض المخاطر و تلك التي تسهم في زيادتها وصياغة التدابير اللازمة لتفادي التعرض للجريمة قبل وقوعها، ليس بالتركيز على المجرم و إلقاء القبض عليه متلبسا كما يحدث الآن و لكن بحماية الهدف و ترشيد أنشطته من حيث الزمان و المكان و نمط الحياة حتى لا تتهيأ الفرص السهلة للمجرمين. [18]

و من اجل مواجهة هذه الجريمة سيتعين علينا الانتقال من سياسة الوقاية من الجريمة القائمة على أكتاف المنظمات الحكومية، إلى سياسة الوقاية من أن يصبح الفرد ضحية محتملة و التي هي معتمدة على المستويات الفردية و المجموعات الصغيرة، و أن يكون الأفراد أكثر وعيا و حذرا خاصة أولئك الأفراد الذين تزداد فرص تعرضهم لان يكونوا ضحية [19]، و بتالي فانه لا يمكن الاعتماد كليا على السياسة التشريعية الجزائية و لا على المؤسسات الأمنية و لا على منظومة العدالة الجزائية بصفة عامة، بل تعتمد الدولة أكثر في سياستها الجزائية في الوقاية من هذا النوع من الجرائم على توعية المجتمع و الارتقاء بفكره لاستيعاب مخاطر الجريمة و كيفية تجنبها.

و من الوسائل التي يمكن استخدامها في نشر الوعي العام من هذه الجرائم في المجتمع هي وسائل الإعلام بكل صورها المكتوبة منها و المسموعة و المرئية.

المطلب الأول : وسائل الإعلام لمنع الجريمة.

يمكن أن يشكل عرض وسائل الإعلام للجريمة والأحداث المتصلة بالجريمة منع الجريمة فعالا، و إستراتيجية وأداة مفيدة لتوعية وتثقيف الجمهور من التقليل من شأن أو التغاضي عن المشاكل الاجتماعية، في مقابلة مع «جو فريسن، صحفي كندي في غلوب أند ميل»، يوضح السيد «فريسن » أن دور وسائل الإعلام في منع الجريمة يمكن أن يكون بمثابة مصدر للمعلومات عن أسباب الجريمة واتجاهاتها، كما يمكن أن يؤدي الإعلام دورا نشطا في تعبئة الدعم والنهوض والالتزام على الصعيد الوطني والدولي بمنع الجريمة عن طريق

حملات التثقيف العامة التي تقوم بها الدولة و هذا من خلال توزيع المعلومات على الجمهور الواسع بوتيرة سريعة. [20]

فان أي عملية تقوم بها وسائل الإعلام لابد لها من أن تشتمل على فكرة أو مضمون أو رسالة يتم إيصالها إلى الجمهور المتلقي لتحقيق هدف معين أو إحداث تأثير ما، و لاشك في أن هذه الفكرة تكون على درجة عالية من الوضوح في الأهداف، ذلك أن خطر هذا النوع من الرسائل يفوق ايجابياته إن لم يكن مخططا له على نحو جيد[21].

ومن هنا نحدد العلاقة بين الإعلام و الأمن على أساس تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم، فإذا كانت وسائل الإعلام ملتزمة ببرامج راشدة و غايات نبيلة و أساليب واعية و قادرة على توصيل الرسالة، استطاعت أن تسهم إلى حد بعيد في تكوين الإنسان الصالح في فكره و سلوكه و توجهاته، و لذلك فالإعلام مطالب أن يعي ما يكتنف المجتمع من أخطار تهدد عقيدته و قيمه و وحدته و أمنه و يكشف دوافعها و غاياتها و يبصر المجتمع بعواقبها الوخيمة.

وفي هذا المجال يجب أن تراعى وسائل الإعلام بث الثقة في نفوس المواطنين و إرشادهم و توجيه الجمهور لما يجب أن يفعلوه عندما يواجهون خطرا داهما، و إيضاح الإجراءات التي يجب إتباعها عندما يتعرضون لحادث و أهمية الإبلاغ عنه من اقرب وسيلة اتصال لأقرب جهة أمنية. [22]

فالإعلام احد أهم الوسائل التي تلجا إليها أجهزة الشرطة و الأمن في جميع المجتمعات للحد من وقوع الجريمة، و بهذا يكون الإعلام سلاحا ذا حديين، إذا ما أُسيء استعماله أصبح أداه للهدم و التخريب، و إذا ما أحسن استعماله أصبح أداة للتنمية و التطوير في المجتمع[23] .

و قد اجمع الباحثون أن خير إستراتيجية للوصول بالرأي العام إلى تحقيق التعاون الأمني الايجابي هو أن تعمل وسائل الإعلام على تكثيف الحملة الإعلامية على الاجرام و المجرمين ومحاربة كل خارج عن المبادئ و القوانين و الآداب، و بث روح احترام أدمية الإنسان و كرامته مع العمل بدأب على انتهاز كل فرصة ممكنة لاستقطاع عمل الجاني، و الابتعاد ما أمكن عن نشر الظروف التي قد يستشف منها العطف على المجرم أو التماس العذر له، بل يمكن أن يصور رجل الإعلام المحترف للقارئ أو المشاهد حالة المجني عليه و أسرته الذين تركوا بغير عائل يرعاهم و على شئونهم، وقد أجاد احد الباحثين حين قال « لا يمكن إثارة الرأي العام ضد الإجرام إلا بوضع الاجرام تحت انفه لكي يشم رائحته »، و هذا أمر يتطلب من رجل الإعلام أن يستخدم كل ما أوتى من كياسة و مهارة و حذق و دقة في التقدير و براعة في الأسلوب [24] ، و يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال نشر الوعي بأساليب ارتكاب الجرائم و هذا ليس بالاقتصار على إجراءات تحصين المواطن لبيته و محله التجاري من السرقة و نفسه من التعرض لتلك الجرائم الاحتيالية التقليدية، بل يجب أيضا أن يكون هذا الإعلام قادرا على الخروج من عقدة الخوف إلى آفاق جديدة ليواكب ما يطرأ و يستجد في عالم الجريمة من تغيير في الوسائل و الأساليب، و يعرض الجريمة و يشرح أسباب ارتكابها و النتائج المترتبة

عليها، و الأخطاء التي وقع بها الضحية و أسهمت في وقوعها، على نحو ينقل الرسالة واضحة للموطن، تتضمن زيادة وعيه بهذه الأسباب لتفادي الوقوع بها مستقبلا، و إلا فان فاعلية هذه الوسائل في الحد من الجريمة يصبح أمرا محلا للشك. [25]

كما يقوم الإعلام بدور مهم في حشد الرأي العام في مواجهة الجريمة عن طريق تشكيل الخلفية العامة للمواطنين، وهذا عن طريق عرض الحقيقة كاملة بأبعادها المختلفة، وتوجيه المواطن باتجاهات تخدم امن المجتمع، فتكون قد أسهمت بشكل فعال في حشد الرأي العام لمواجهة الجريمة فعلا ،هذا من جهة، كما تقوم من جهة أخرى بنشر الحقائق المتعلقة بالجرائم، لدحض و درء الشائعات المرتبطة بها بأسلوب يغلق الأبواب أمام المواطنين لتناقل أخبار الجريمة على نحو بعيد عن المصداقية و بعيد عن الدقة و الموضوعية، و بالتالي تتوقف هذه الشائعات كون أن الشائعات تنشر في المقام الأول في البيئة التي تتميز بنقص المعلومات و الحقائق المتعلقة بالأحداث الجارية،[26] فتترك الباب مفتوح للجمهور لتأويل ما يحدث وفق أهوائهم، الذي من شانه أن يصعد الرأي العام و يستفزه و يحرضه ضد مؤسساته الحكومية.

وبما أن الإعلام لا يزال عاملا اجتماعيا يناقش الروابط والعلاقات المعقدة بين وسائل الإعلام ومنع الجريمة والسلامة الحضرية، فانه مهم للحكومة في القطاع العام و الخاص والمجتمعات المحلية مساعدته في مهمة محو الأمية التي تمارسها هذه الوسائل، و الذي يستحق مزيدا من الاهتمام، لأنه يساعد في تشجيع و تفاعل الأجيال المقبلة ضد الجريمة من جهة، والاستفادة منها في منع الجريمة والسلامة في المناطق الحضرية من جهة أخرى. [27]

المطلب الثاني : إجراءات الوقاية و منع الجريمة.

في حين أنه من المستحيل الحفاظ على نفسك تماما من أن تكون ضحية محتملة على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا انه هنالك نصائح يمكن أن يتبعها أي مستخدم لهذه المواقع يمكن أن يمنحه حماية معقولة من التعرض لان يكون ضحية على موقع التواصل الاجتماعي و هي:

- توخ الحذر عند النقر فوق الروابط التي تتلقاها في رسائل من أصدقائك على مواقع التواصل الاجتماعي.
- لا تثق في أن الرسالة هي حقا من الذي يقول أنها منه، يمكن للقراصنة اقتحام الحسابات وإرسال الرسائل التي تبدو وكأنها من أصدقائك ولكنها ليست كذلك، استخدم طريقة بديلة للاتصال بصديقك لمعرفة ذلك.
- اكتب عنوان موقع التواصل الاجتماعي الخاص بك مباشرة في المتصفح، إذا نقرت على رابط في موقع ويب آخر و أدخلت اسم حسابك وكلمة المرور فانه يمكن أن يكون موقع وهمي حيث المعلومات الشخصية الخاصة بك يمكن سرقتها.
- أن تكون انتقائيا فيما يتعلق بقبول طلبات الصداقة لأنه قد يكون المرسل لص هوية و أنشا ملامح وهمية من أجل الحصول على معلومات منك.
- اضبط ميزة تحديد الموقع الجغرافي، هذا هو الحل الأكثر مباشرة ويمكنك معرفة

كيفية القيام بذلك بالنسبة لمعظم الهواتف. (28)

- لا تنشر معلومات خاصة عنك التي يمكن أن تستغل ضدك.
- حافظ على خصوصيتك و خصوصية أصدقائك حماية لكَ و لهم.
- على الأولياء مراقبة نشاط أطفالهم على مواقع التواصل الاجتماعي و مراقبة أصدقائهم عليها و على المواد التي يتفاعلون معها و التي ينشرونها.

خاتمة:

لان التطور التكنولوجي هو أمر ايجابي يحسن حياة البشرية، فانه يستوجب على المجتمع البشري أيضا أن يتطور معه من ناحية القوانين التشريعية و أسلوب الحياة بسبب ما يمكن أن يقدمه هذا التطور من سلبيات مصاحبة لايجابياته، ولان القرن 21 تميز إلى الآن بتطور وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر فضاء جديد للجريمة فعلى السياسة الجنائية للدولة أن تتطور أيضا من كونها سياسة تعنى بها المؤسسات الأمنية و منظومة العدالة الجزائية فقط إلى سياسة أمنية عامة تشترك فيها مختلف الأجهزة كل منها حسب ما يمكن أن تقدمه في مجال مكافحة الجريمة و الوقاية منها.

و المكافحة و الوقاية من الجريمة ليست دورا حكرا على الدولة فقط، بل يستوجب أن يكون للمواطن أيضا مشاركة و مساهمة في هذه العملية، و هذا عن طريق تنمية ثقافته و وعيه الكافي بما يحيط به و تحسيسه بمخاطر الجريمة و كيفية تجنبها و كيفية الحماية منها، و نشر الأفكار المستنكرة و المحتقرة لأي نوع من أفعال الإيذاء من شانه أن يخلق مجتمع امن أكثر، و يوعي و يحمي الأجيال المستقبلية أيضا منها، و ينشئ جيل صاعد واعي يتأقلم مع التطور بكل صوره دون الحاجة إلى خوف من استغلال هذا التطور لخدمة الجريمة.

الهوامش:

(1) Sanja Milivojevic , Social Networking Sites and Crime: Is Facebook more than just a Place to Procrastinate? , The Australian and New Zealand Critical Criminology Conference 2010 **,** Sydney Law School, The University of Sydney , Australia , 2010 , P2

(2) Http://www.digitalinformationworld.com/2017/02/global-social-media-statistics.html

(3) Http://www.internetworldstats.com/africa.htm

(4) Https://www.statsmonkey.com/sunburst/21515-algeria-desktop-social-network-usage-statistics-2015.php، https://www.statsmonkey.com/sunburst/21282-algeria-mobile-social-media-usage-statistics-2015.php

(5) House of lords , Social media and criminal offences : 1st Report of Session 2014–15 , Published by the Authority of the House of Lords , Ordered to be printed 22 July 2014 and published 29 July 2014 , the united kingdom , p 8

(6) محمد الامين البشري ،علم ضحايا الجريمة و تطبيقاته في الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2005، ص 56

(7) John P.J Dussich, Victimology – past present and future , By resource material series no.70 , 11/2006 , japan, p 116

(8) John P.J Dussich, The same reference, p 118

(9) محمد الأمين البشري ، نفس المرجع ، ص 56-57

(10) محمد الأمين البشري ، نفس المرجع ، ص 60

(11) Criminal Use of Social Media (2011) , The National White Collar Crime Center, www.nw3c.org , united states of America , 2011 , p3

(12) لبوزيد مخبي ، جريدة النصر، العدد 15285 تاريخ النشر 28-04- 2017

(13) س عنشر ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 5418 تاريخ النشر 4-4-2017

(14) حسام حريشان ، جريدة الخبر ، العدد 8484 تاريخ النشر 01-04-2017

(15) مجيد م، جريدة الفجر ، العدد 5011 ،تاريخ النشر 29-03-2017

(16) بهاء الدين م ، جريدة البلاد ، العدد 5287 ،تاريخ النشر 09-04-2017

(17) جريمة التنمر : التنمر ينطوي على شخصيتين المتنمر أو المخوف و الضحية ،حيث يقوم المتنمر بالإساءة إلى الضحية بطرق مباشرة أو غير مباشرة، جسدية أو لفظية أو بوسائل أخرى من اجل اكتساب الشعور بالتفوق و السلطة هذا حسب Richard Donegan , Bullying and Cyberbullying: History, Statistics, Law, Prevention and Analysis , The Elon Journal of Undergraduate Research in Communications ، Vol. 3, No. 1 ، Spring 2012, united states of America , p 33-34

(18) محمد الأمين البشري ، نفس المرجع ، ص 63

(19) محمد الأمين البشري ، نفس المرجع ، ص 63

(20) Vivien Carli , The Media, Crime Prevention and Urban Safety: A Brief Discussion on Media Influence and Areas for Further Exploration ,international center for the prevention of crime , December 2008 , Montreal , p 5

(21) عديل احمد الشرمان، دور برامج الإعلام الأمني التلفزيونية في الوقاية من الجريمة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص 141.

(22) احمد إبراهيم مصطفى ، دور وسائل الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من اجل التصدي للجريمة ، مركز الإعلام الأمني ، البحرين ، يونيو 2008 ، ص 3

(23) عديل احمد الشرمان، نفس المرجع، ص 141.

(24) احمد إبراهيم مصطفى ، نفس المرجع ، ص 2-3

(25) عديل احمد الشرمان، نفس المرجع، ص 142-144.

(26) عديل احمد الشرمان، نفس المرجع، ص 145-148.

(27) Vivien Carli ، The same reference ، p 8

(28) Criminal Use of Social Media (2011) , the same reference , p 5-6.